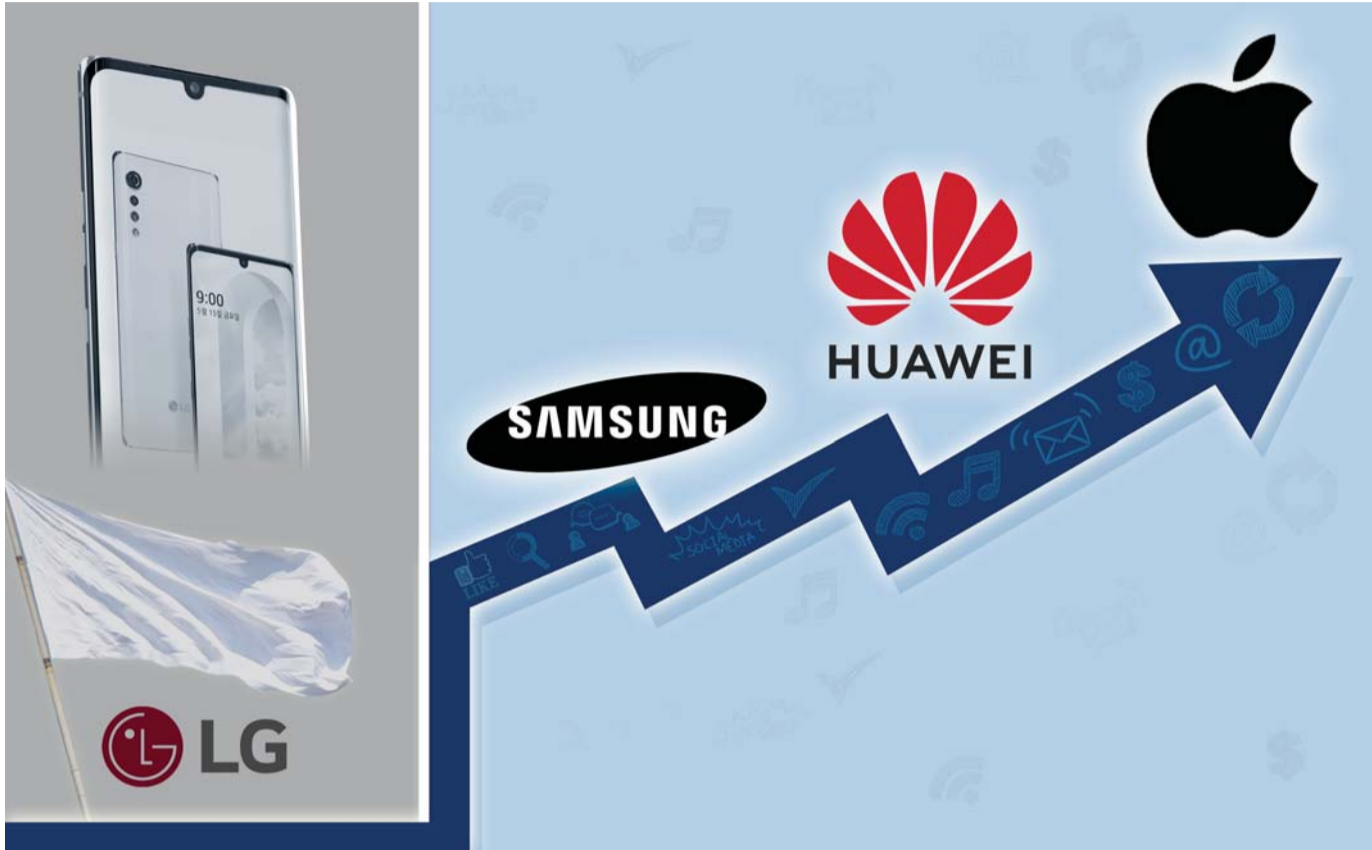


# أل جي تغادر سوق الهواتف الذكية بعد إخفاقها في المنافسة

## فشل في تحقيق نتائج وسط المنافسة السعرية المتزايدة لهواوي وأبل وسامسونغ



### أل جي ترفع راية الانسحاب

ورغم هذه النتائج السلبية لا تزال "أل جي" تتمتع بنشاط أعمال قوي في مجال تصنيع الأجهزة الإلكترونية الاستهلاكية، وبخاصة السوازم المنزلية وأجهزة التلفاز طيلة سنوات. وتعتبر "أل جي" ثاني أفضل علامة تجارية لأجهزة التلفزيون مبيعاً في العالم بعد سامسونغ. وأطلقت الشركة في ديسمبر الماضي مشروعاً مشتركاً مع الشركة المزودة للسيارات "ماغنا إيتراشايونال" يتولى تصنيع مكونات للسيارات الكهربائية. وستستمر شركة "أل جي" في بيع مخزونها من الهواتف، وستواصل تقديم خدمات الصيانة وتحديث البرامج للزبائن الحاليين. قبل إغلاق هذا القسم بحلول نهاية يوليو القادم. ويرى محللون أن الشركة ستعود جهودها في مجال الصناعات المنزلية بما يسمح بزيادة معاملاتها.

سيتم اتخاذ القرارات بشأن التوظيف في أماكن أخرى على المستوى المحلي. وقال المحللون إنهم قيل لهم في مؤتمر عبر الهاتف أن أل جي تخطط للاحتفاظ ببراءات اختراع التكنولوجيا الأساسية لشبكات الجيل الرابع والجيل الخامس بالإضافة إلى موظفي البحث والتطوير الأساسيين، وستواصل تطوير تقنيات الاتصال للجيل السادس فيما سيتم ترخيص مثل هذه الملكية الفكرية في المستقبل. كما ستوفر أل جي دعم الخدمة وتحديثات البرامج لمعلماء منتجات الأجهزة المحمولة الحالية لفترة زمنية ستختلف حسب المنطقة. وقالت مصادر مطلعة على الأمر إن محادثات بيع جزء من الشركة لشركة "فينغروب" الصينية تمتعتت بسبب الخلافات حول الشروط.

وبالإضافة إلى أميركا الشمالية، كانت أل جي تتمتع بحضور كبير في أميركا اللاتينية، حيث تحتل المرتبة الخامسة بين العلامات التجارية. في حين أن العلامات التجارية الصينية المنافسة مثل "أوبو" و"فيفو" و"إيكسومي" ليس لها وجود كبير في الولايات المتحدة، ويرجع ذلك جزئياً إلى العلاقات الثنائية الفاترة، فمن المقرر أن تستفيد عروض منتجاتها منخفضة إلى متوسطة المدى من سامسونغ ومن غياب أل جي باللغة اللاتينية. ومن المتوقع أن يتم إنهاء قسم الهواتف الذكية في أل جي، وهو أصغر أقسامها الخمس التي تمثل حوالي 7 في المئة من الإيرادات، بحلول 31 يوليو. وفي كوريا الجنوبية، سيتم نقل موظفي القسم إلى شركات أخرى وشركات تابعة لشركة أل جي إلكترونيك، بينما

أكبر شركة مصنعة للهواتف الذكية في العالم بعد أبل وسامسونغ. ولكن في وقت لاحق، عانت نماذجها الرئيسية من كل من الحوادث المؤسفة في البرامج، والتي أدت جنباً إلى جنب مع تحديثات البرامج البطيئة إلى تراجع العلامة التجارية بثبات. كما انتقد المحللون الشركة لافتقارها للخبرة في التسويق مقارنة بالمنافسين الصينيين. في حين أن ماركات الهواتف المحمولة الأخرى المعروفة مثل "توكيا" و"إنتشي سي" و"بلاك بيرري" قد تراجعت أيضاً من ارتفاعات عالية، إلا أنها لم تخفت تماماً بعد. وتبلغ حصة أل جي العالمية الحالية حوالي 2 في المئة فقط. وقد سُحنت نحو 23 مليون هاتف العام الماضي مقارنة بـ 256 مليوناً لشركة سامسونغ، وفقاً لمزود الأبحاث "كونتربوينت".

فاجأت العلامة التجارية الكبرى أل جي الأوساط التكنولوجية والاقتصادية بعد قرارها الانسحاب من سوق الهواتف الذكية في خطوة تعد الأولى من نوعها في وقت باتت فيه الشركة تسجل تراجعاً في الأرباح بعد إخفاقها في منافسة عمالقة صناعة الهواتف الذكية على غرار أبل وسامسونغ وهواوي.

"المنافسة السعرية المتزايدة بين مختلف المنافسين في سوق الهواتف الذكية". وأضافت المجموعة أن هذا الإغلاق يتيح لها "تركيز مواردها على القطاعات التي تشهد نمواً كمكونات السيارات الكهربائية" والروبوتات و"المنزل الذكية". وكشفت وسائل إعلام عن محادثات بين أل جي ومجموعة "فينغروب" الفيتنامية لبيع قسم الهواتف الذكية، ولكن أفيد بأنها فشلت بسبب خلاف على السعر.

وبعد قرار الانسحاب ستترك أل جي حصتها البالغة 10 في المئة في أميركا الشمالية، حيث تحتل العلامة التجارية المرتبة الثالثة مما يعني حيازة سامسونغ لمكانها مع منافستها المحلية أبل التي من المتوقع أن تكون لها الأفضلية.

وقال كي يو في وهو محلل في "هسي انفسنت سيكريتي" في الولايات المتحدة، إن "أل جي استهدفت الموديلات ذات الأسعار المتوسطة - إن لم تكن منخفضة للغاية مما يعني أن سامسونغ، التي لديها خطوط إنتاج متوسطة السعر أكثر من أبل، ستكون حظوظها أوفر على جذب مستخدمي أل جي".

وكان قسم الهواتف الذكية في أل جي قد شهد ما يقرب من ست سنوات من الخسائر بلغ مجموعها حوالي 4.5 مليار دولار.

وأوضحت الشركة في بيان أن الانسحاب من قطاع المنافسة الشديدة سيسمح لشركة أل جي بالتركيز على مجالات النمو مثل مكونات السيارات الكهربائية والأجهزة المتصلة بالمنزل الذكية. وكانت أل جي قد حققت في بداياتها نجاحات من خلال ابتكاراتها على الهواتف المحمولة بما في ذلك الكاميرات ذات الزاوية فائقة الاتساع، التي شهدت ذروتها في عام 2013، حيث كانت ثالث

سول (كوريا الجنوبية) - أعلنت "أل جي إلكترونيكس"، ثاني أكبر شركة لتصنيع الأجهزة المنزلية في كوريا الجنوبية بعد "سامسونغ" أنها ستغلق قسم الهواتف الذكية الذي كان يعاني عجزاً منذ سنوات عدة، في ظل إخفاقها في زيادة المبيعات وصعوبة المنافسة حيث ستركز الشركة على مجالات النمو مثل مكونات السيارات الكهربائية والأجهزة المتصلة بالمنزل الذكية. وكانت "أل جي" التي اعتبرت في الماضي رائدة في نظام التشغيل "اندرويد"، تعاونت في مطلع عام 2010 مع "غوغل" في سلسلة هواتفها الذكية "تكسس".

لكن المجموعة واجهت صعوبات كبيرة في زيادة مبيعاتها من أبرز أسبابها أنها دخلت السوق متأخرة وعانت منافسة شرسة من منافسين صينيين مثل "هواوي".

**4.5**  
مليار دولار إجمالي خسائر أل جي خلال ست سنوات بسبب فشلها في زيادة مبيعاتها

وصُنفت "أل جي" طويلاً بين أفضل عشر شركات منتجة للهواتف الذكية في العالم. ولكن وفقاً لشركة "كاونتر بوينت" المتخصصة، كانت آخر مرة حصلت فيها على حصة في السوق تبلغ 3 في المئة أو أكثر في الربع الثاني من عام 2018.

وظل قسم الهواتف الذكية في "أل جي" في دائرة الخطر لمدة 23 فصلاً على التوالي منذ العام 2015، بخسارة إجمالية تراكمية بلغت حتى نهاية العام الماضي خمسة تريليونات وون (حوالي 4.46 مليار دولار). وأوضحت "أل جي" في بيان أن القسم "فشل في تحقيق نتائج" وسط

## سوريا تعول على القروض الصغيرة لدفع التنمية

صاحب المشروع بإمكانياته وفهم الآخرين وكيفية التسويق للعمل والمنتجات. وأوضحت في الوقت ذاته أن من أهم التحديات التي تواجه رواد الأعمال، أي أصحاب المشاريع متناهية الصغر والصغيرة وحتى المتوسطة "نقص الدعم المعنوي سواء من قبل العائلة أو الأصدقاء أو المجتمع المحلي". وبيّنت أن "النقصان تكمن في الافتقار للعلاقات والرؤية التسويقية ونقص التمويل وعدم إيجاد أشخاص أكفاء للانضمام لفريق العمل وعدم وجود شركاء دائمين ومحدودية الخبرة وضعف الخطط والتوقعات والبنى الأساسية وعدم إدارة الوقت بشكل فعال".

وشددت حسن على أهمية إقامة المشروع بناء على إيمان وقناعة من المستثمر بهنته وتحليه بالشغف والصبر والتصميم وتقديم الدعم المعنوي لأصحاب المشاريع بوجود التمويل الجيد والاستفادة من خبرات المهنيين.

**صندوق الفقراء يهدف إلى إحدث تعاونيات لاستثمار الموارد الزراعية ومنح قروض ميسرة دون فوائد**

واقترحت الجامعة وضع أصحاب المشاريع خطة عمل تربط بين الربح والاستدامة والتركيز على التميز في مجال العمل وتشكيل فريق عمل ماهر وكفء، بوجود شركاء جديدين يتحلون بالشجاعة لإغتنام الفرص الاستثمارية وتحسين إدارة المخاطر والاهتمام بالتدريب وتوفير الإرشادات والمساعدات الفنية.

دمشق - تعول الحكومة السورية على القروض الصغيرة ومتناهية الصغر، لتحقيق التنمية الاقتصادية والحد من الفقرات، من خلال "صندوق الفقراء" لمنح قروض ميسرة دون فوائد. وبدأت الحكومة في تطبيق صندوق الفقراء، الذي يهدف إلى إحداث تعاونيات لاستثمار الموارد الزراعية ومشتقاتها وصناعاتها، ومنح قروض ميسرة دون فوائد لتخفيف الفقر في البنى التحتية. ونسبت وكالة الأنباء السورية (سانا) لوليد حمود مسؤول التسليف في مكتب التنمية المحلية وبرنامج "مشروعى بالسويداء" قوله إن "مصارف ستعمل على توفير التمويل الأصغر لتعزيز وتطوير هوية المنتجات".

وأشار المتحدث إلى أن "البنى التحتية والكثافة السكانية والمستوى الثقافي والتعليمي المرتفع في سوريا، يساعد في تطبيق تجربة صندوق الفقراء ما يساهم في ارتفاع المؤشرات التنموية"، مؤكداً أن "هناك فرصة كبيرة لتحقيق قفزة اقتصادية وتعزيز ملامح المنتجات المحلية وتنمية قدراتها التنافسية".

ودعا الحمود إلى رسم خارطة تنموية واضحة المعالم والموارد، تقود إلى منتج حقيقي مدروس من حيث الإنتاج والتسويق والنوع والكم، وتقدم له كل التسهيلات والدعم، مبيّناً أن صندوق الفقراء يسهل إعادة تدوير رأس المال الإنمائي عبر إعطاء فرصة لأصحاب رؤوس الأموال الراغبين بالعمل في مجال التنمية.

وأفادت ميادة حسن الأستاذة في كلية الاقتصاد بجامعة طرطوس بأن "العمل على اكتشاف الفرص الجديدة واستثمارها من قبل المنافسين خطوة استباقية ومعرفة

## البحرين تطلق برنامج حماية الرواتب في القطاع الخاص

### ضمان صرف الرواتب في آجالها لتعزيز الشفافية والرقابة

المالية والتي يحكمها عقد العمل. كما أن القرار يساهم في تعزيز مكافحة الاتجار بالأشخاص والعمل الجبري من خلال تحديد الحالات المشبوهة استباقياً". وشدد حميدان على أن عدم الالتزام بسداد الرواتب الشهرية في أوقاتها المقررة سيترتب عليه جزاءات وإجراءات قانونية ضد المخالفين، يتم تطبيقها تدريجياً ووفق المراحل المحددة للتفقيذ.



جميل حميدان

البرنامج سيعزز مكافحة الاتجار بالأشخاص والعمل الجبري

ولفت حميدان إلى أنه يجوز لأصحاب العمل البدء بتطبيق النظام دون انتظار حلول موعد تطبيق المرحلة التي تشملته حسب المواعيد المحددة لكل مرحلة من المراحل الواردة في القرار. وأكد أن تحديد فترات زمنية لتنفيذ القرار يأتي في إطار السياسة المرنة التي تنتهجها الحكومة مع جميع أصحاب العمل، وذلك بهدف استدامة النمو الاقتصادي وتعزيز الإنتاجية وضمان حقوق جميع أطراف الإنتاج. وكشفت البحرين خلال السنوات الأخيرة من حملاتها التقنية لمكافحة ظاهرة العمالة غير النظامية، نظراً لما تسببه من انعكاسات سلبية على المجتمع ككل مما دفع إلى تسريع خطط معالجتها وإصلاح سوق العمل بشكل كامل.

المتعلقة بها، بالإضافة إلى الحد من الظواهر السلبية في سوق العمل مثل العمالة غير النظامية. ويحقيق نظام حماية الرواتب لأصحاب العمل الحفاظ على محيط عمل مهني ومستقر من خلال الحد من المشاكل العمالية، والذي سينعكس عنه تطوير بيئة العمل بشكل يضاعف الإنتاجية ويضمن استمرارية نمو الأعمال وديمومة المنشآت، كما يوفر النظام لأصحاب العمل ما يثبت ويوثق دفعهم لرواتب العمال. وبجواب هذا القرار يلزم صاحب العمل بسداد رواتب العاملين لديه وفقاً لنظام حماية الرواتب، وذلك من خلال أي من وسائل الدفع المقدمة من قبل المرخص لهم من مصرف البحرين المركزي على ثلاث مراحل.

وتشمل المرحلة الأولى أصحاب العمل الذين يعمل لديهم 500 عامل فأكثر، ويبدأ تطبيق هذه المرحلة في الأول من مايو 2021، بينما تشمل المرحلة الثانية أصحاب العمل الذين يعمل لديهم 50 إلى 499 عاملاً ويبدأ تطبيقها في الأول من سبتمبر 2021، أما المرحلة الثالثة فتشمل أصحاب العمل الذين يعمل لديهم من 1 إلى 49 عاملاً وسيبدأ تطبيقها في الأول من يناير 2022.

وأكد وزير العمل والتنمية الاجتماعية جميل حميدان أن "القرار يأتي ضمن التزامات مملكة البحرين بالمحافظة على حقوق العمال وفقاً للتشريعات الوطنية، المتسجمة مع معايير العمل الدولية، وبخاصة ما يتعلق منها بحقوقهم

أطلقت البحرين برنامجاً لحماية الرواتب في القطاع الخاص في خطوة تهدف إلى ضمان تحويلها في آجالها بما يعزز الشفافية والرقابة خصوصاً في قضايا تسوية النزاعات المتعلقة بها للحد من ظاهرة العمالة غير النظامية وملاءمة معايير العمل الدولية.

النمالة - راهنت البحرين على برنامج حماية الرواتب للحفاظ على استقرار المحيط المهني والحد من المشاكل العمالية، ما من شأنه تطوير بيئة العمل ومضاعفة الإنتاجية والنمو. وأصدر وزير العمل والتنمية الاجتماعية ورئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم سوق العمل جميل حميدان قانوناً



مساع حثيئة لمحاربة العمالة غير النظامية